في 27 ابريل 2011م

لماذا لا يريدون أن تبتهج إبهام الشعب بحبر الديمقراطية؟!!

◁ بكثير من الحيرة والريبة قابل الشارع اليمني والسياسي منه أكثر موقف أحزاب المعارضة المنضوية تحت مسمى "أحزاب اللقاء المشترك" من إقرار مجلس النواب في الحادي عشر من ديسمبر الجاري مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء بالذات وأن التعديلات المقرة التي شملت ٣١ مادة في القانون كانت هي ورقة المشترك التي يلوح ويمارس من خلالها عملية العبور إلى مسرح مهرجان التصعيد والضغط لإقرارها!!

◁ خبراء في هذا المجال قالوا أن إقرار البرلمان لمشروع تعديل الانتخابات أفقد "المشترك" ورقته الرابحة ولهذا يرون أن المشترك انتفض مذعورا ليعارض نفسه ويرفض ما كان يمثل مطلبه الرئيسي ويضيفون أن موقف المشترك في حال لم يقر البرلمان القانون وتعديلاته كان سيكون عكس الحاصل الآن وستعلو صيحات المشترك مطالبة بإقراره معتبرين أن هذا يؤكد حقيقة أن المشترك اختصر برنامجه بالمعارضة حتى لمطالبه هو.

◁ ولأن الشارع هو الدينمو المحرك للعملية الانتخابية فقد قامت صحيفة "الثورة" باستطلاع رأي الشارع حول إقرار مشروع تعديل قانون الانتخابات وكذلك موقف أحزاب اللقاء المشترك منه فإلى التفاصيل:

استطلاع/ نبيل علي

الحادي عشر من ديسمبر.. هل كان يوم انقلاب كتل المعارضة في البرلمان على نفسها؟!

◁ وزير الشئون القانونية: "المشترك" ينسف كل مبادئ الاتفاقات وما توصلت إليه

◁ وزير شئون مجلسي النواب والشورى: المشترك انقلب حتى على قانون الانتخابات وتعديلاته التي وقع عليها مادة مادة

◁ اقتصاديون: أي تأجيل للانتخابات عن موعدها المحدد ستكون له عواقب اقتصادية وخيمة

◁ مواطنون: أحزاب اللقاء المشترك حرة في المشاركة أو عدم المشاركة.. لكنها لا تملك حق التحدث بلسان عامة الشعب

□ د. رشاد الرصاص

□ الأستاذ أحمد الكحلاني

□ الأستاذ سلطان البركاني

ليس من حقها

● الأخ/ عبدالخالق حسين – مواطن– يقول: إذا كانت أحزاب اللقاء المشترك تنوي مقاطعة الانتخابات فهي حرة لكن عليها أن تعلم أن ليس من حقها أن تتحدث بلسان عامة الشعب أو أنها المحركة له.

أمام الأخ محمد – سفيان– موظف فيذكر أنه سيشارك في الانتخابات وعملية الاقتراع وكذلك غالبية زملائه وأقاربه الذين ناقش معهم هذا الموضوع وعلى العكس منه أحمد خالد عبدالرحمن الذي يقول أنه ليس مهتما في الوقت الراهن بالانتخابات فهو مشغول بالبحث عن عمل وتوفير لقمة العيش لأسرته.

في المقابل يرى الأخ سعيد عبدالله مجاهد أن خوف أعضاء أحزاب اللقاء المشترك في البرلمان من عدم التصويت لهم إذا تمت الانتخابات وبالتالي فقدان مقاعدهم بالبرلمان جعلهم يعارضون ويرفضون القانون الجديد اعتقادا منهم بأن رفضهم سيفضي لتأجيل الانتخابات وسيكون وقتا إضافيا لبقائهم بالبرلمان وهكذا.

وتبدي الأخت إلهام أحمد ناصر – موظفة– استغرابها من ضجة المشترك وتتساءل ما الذي يريده، وتضيف: أتمنى أن يتيح عدم وجود أعضاء المشترك في الانتخابات القادمة في حال قاطعوها الفرصة أمام القيادات النسوية لترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان والفوز بمقاعد تصل إلى العشرين.

كذلك الأخت سعاد ثابت قاسم – طالبة جامعية – تجزم بأنها ستشارك في عملية الاقتراع وتشاركها في هذا الكثير من زميلاتها اللاتي أبدين نفس الرأي الذي كان رأي معظم من التقينا بهم من المواطنين ولا مجال لإيرادهم جميعهم.

لماذا القانون

لكن ماذا عن مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء الذي أقره مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم ١١ ديسمبر الجاري وصادق عليه في الثاني عشر من ديسمبر فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بإصداره القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠م بشأن قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م وتعديلاته؟!

إقرار القانون وتعديلاته البالغة ٣١ مادة كما جاء في مذكرة إقرار البرلمان نابع من رغبة البرلمان والمؤتمر الشعبي العام الاستجابة لمطالب أخرى للقاء المشترك وإقرار التعديلات التي ظلت تتذرع بها أحزاب المشترك للحيلولة دون تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ودون إجراء الانتخابات في موعدها المحدد إضافة إلى استيعاب التعديلات للملاحظات وتوصيات مفوضية الاتحاد الأوروبي المشاركة في مراقبة الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م بما من شأنه إجراء انتخابات حرة وأكثر شفافية وديمقراطية ويتوافق من جميع الأطراف السياسية في اليمن.

المواد المعدلة

قانون الانتخابات الجديد منبثق من القانون السابق وتم فيه تعديل "٣١" مادة والمواد المعدلة هي المادة "٢" الفقرة "ز" والمادة "٤" الفقرة "هـ" والمادة "٥،١٢،١٣،١٤،١٥،١٦" والمادة ٢١ والفقرة "هـ – و" والمادة "٢٤،٢٥،٢٨،٣٣،٣٧،٣٨،٣٩،٤٠،٥٠،٥١" والمادة "٦١" الفقرة "أ" والمادة "٩٨" والمادة "١٠٠" الفقرة "ب" والمادة "١٠٣،١٠٤،١٠٥،١٠٦،١٠٧،١٢١،١٢٥" والمادة "١٢٧" البند الخامس والمادة "١٤٢،١٤٤".

وإجمالا فإن المواد المعدلة تهدف إلى تصحيح جداول الناخبين وعمل اللجنة العليا للانتخابات وزيادة استقلاليتها ونزاهتها وغير ذلك من الأمور التي تضمن قيام عملية انتخابات سليمة وحرة وديمقراطية، علاوة على أن هذه التعديلات تم تحديدها وصياغتها من قبل كافة الأحزاب وكذلك المراقبين الدوليين في اليمن وغيرهم من أصحاب الشأن لكن رغم هذا وبعد أن توصل المشترك لما كان يدعو إليه انقلب عليه وأعلن رفضه له!!

يعلق وزير الشئون القانونية الدكتور رشاد الرصاص على ذلك بالقول إن المشترك يحاول إجبار المؤتمر على تنفيذ برنامجه ونسف كل ما تم التوصل إليه في اتفاقيات المبادئ وهو ما يعتبره الرصاص غير صائب وبالذات في وقت حساس كالوقت الراهن.

ويبدي وزير شئون مجلسي النواب والشورى ورئيس لجنة الأحزاب الأخ أحمد الكحلاني استغرابه رفض كتل المشترك التصويت النهائي على قانون الانتخابات وهي التي سبق لها وصوتت على مواد التعديل كافة.. ويضيف الكحلاني: هذا لم يسبق أن حصل وهو ما يستوجب إقامة الانتخابات في موعدها المحدد.

قد يشارك

من جهته أوضح الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للشئون السياسية في المؤتمر الشعبي العام ورئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي أن المشترك ليس على إجماع تام حول مسألة الانتخابات والقانون الجديد مؤكدا أن موقف التجمع اليمني للإصلاح في الغالب متذبذب حيال ذلك وأنه يتوقع حضوره ومشاركته في الانتخابات القادمة والبرلمان.

ومن جانبه أكد المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في بيان له مشاركته في الانتخابات وعبر عن إدانته وأسفه لموقف المشترك داعيا إلى التفاف وتكاتف وطني لإقامة الانتخابات في موعدها المحدد.

عواقب اقتصادية

في المقابل يؤكد عدد من دكاترة الاقتصاد أن تأخير الانتخابات سينعكس سلبا وبصورة كبيرة على مناخ الاستثمار ويرون أن تأجيل أو تأخير الانتخابات سيرافقه حدوث مشاكل أمنية وستظهر البلاد بصورة تعاني من تدهور أمني وهو ما سيجعل المستثمر في حالة قلق من الإقدام على الاستثمار في اليمن وهذا برأي الاقتصاديين سيؤدي إلى تراجع تدفق الاستثمارات الخارجية إلى اليمن وتراجع العملية الاستثمارية عموماً بشكل يضعف الحراك الاقتصادي والتنموي ويعرقل الدفع بعجلة التنمية الشاملة ... مشددين على وجوب إجراء عملية الانتخابات في موعدها المحدد وكما يجب والانتهاء من أمرها للتفرغ لقضايا وأمور أخرى تهم حاضر ومستقبل اليمن.

توضيح وتساؤل

● يبقى من المهم التعرف على المبررات التي تسوقها أحزاب "اللقاء المشترك" لرفضها قانون الانتخابات الجديد وتعديلاته وهذه المبررات تتلخص في أن مطالبة هذه الأحزاب بعدم إقرار القانون وتعديلاته التي كانت هي أحد أبرز المقترحين لها والمساهمين في إخراجها إلى النور بأن الانتخابات مصممة من طرف واحد وهو المؤتمر الشعبي العام!!

● وردا على هذا المبرر يفيد طارق الشامي – رئيس الدائرة الإعلامية في المؤتمر الشعبي العام – بأن المعارضة كانت أحد أبرز الشركاء الذين اقترحوا التعديلات ولأنها لم يكن في حسبانها الاستجابة لما أرادته بالاتفاق مع الكل انقلبت على نفسها ولم تعد تعرف ماذا تريد فابتكرت موضة القول بعدم مشروعية حتى القوانين التي شاركت هي وبشكل رئيسي في هندستها وكذلك المؤسسات التي تنتمي إليها وتطالب بحلها مع الاحتفاظ ببقاء سلطتها أقصد حل المؤسسات وبقاء سلطة المعارضة.. يضيف الشامي متسائلا: هل يعقل أن نحل مجلس النواب وأعضاء المؤتمر فيما يحتفظ أعضاء المعارضة بانتمائهم إلى مؤسسة تم حلها وكذلك سلطتهم المستمدة من مؤسسة غير دستورية كما يقولون؟!!

سؤال أخير

● بعد كل ما سلف من تأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وسلامة ودستورية الإجراءات المتخذة بهذا الشأن وجدية الإرادة الوطنية ابتداء من رئيس الجمهورية والمؤتمر الشعبي العام والكيانات والمنظمات وغيرهم لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها وانفراد أحزاب اللقاء المشترك برغبة التأجيل نطرح هذا التساؤل في ٢٧ إبريل القادم هل سيلون الشعب إبهامه بحبر الديمقراطية أم سيتأجل هذا المهرجان وهل حقا أن يوم الحادي عشر من ديسمبر ٢٠١٠م يوم انقلاب المعارضة على نفسها وهل ستعمد هذا الانقلاب بتصلب موقفها في الأيام القليلة القادمة المتبقية على موعد هذا الاستحقاق الدستوري والديمقراطي؟

● وإن كان ذلك لماذا لا يريدون أن تبتهج إبهام الشعب بحبر الديمقراطية وإنفاذ إرادته الحرة في صناديق الاقتراع لاختيار نوابه في البرلمان؟!!.